## وزير النفط في حوار مع صحيفة ( 14 أكتوبر ):

# أنفي نفيا قاطعا نية الحكومة أو الوزارة زيادة أسعار المحروقات خلال العامين القادمين سيتم تحديث مصفاة عدن جذريا

منشآت مصافي عدن

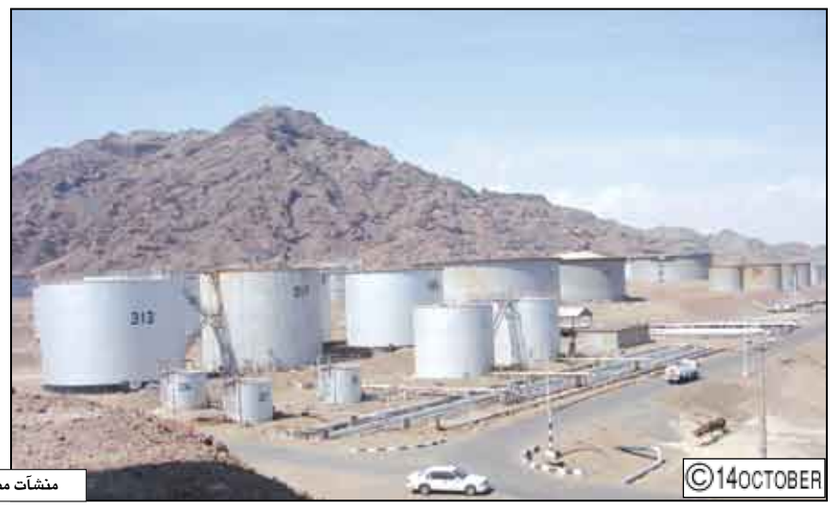

©14OCTOBER

بحاح لدى زيارته مصافي عدن

©14OCTOBER

## الأزمة حصلت نتيجة تأخر وصول بعض المواد من الخارج ولا يجب تسييس القضية

**شهدت محافظة عدن خلال اليومين الماضيين شحة في تمويل مادتي البترول والديزل.. ما سبب العديد من الإرباكات وتفشي الإشاعات القائلة بنية الحكومة أو الوزارة زيادة أسعارها.**

**لتوضيح ذلك تحدث إلينا الأخ وزير النفط عن هذا الموضوع وغيره من المواضيع وما ستشهده عدن والقطاع النفطي ككل من تحديث وتطوير ورفع مستوى الكادر النفطي.. قائلاً:**

لقاء / زكريا السعدي / تصوير / علي الدرب

بدأنا هذه الزيارة لمحافظة عدن والتي تحتوي على عدد من المنشآت الرئيسية للقطاع البترولي وخاصة في موضوع التكرير ومستقبلاً في البتروكيماويات إن شاء الله وكذلك في شركة توزيع المنتجات النفطية وكذلك لدينا فرعان لهيئة استكشاف وإنشاء النفط ولدينا فرع آخر وهو هيئة المساحة الجيولوجية وأيضاً فرع لشركة الغاز فالمحافظة تضم ما يمكن أن نسميه وزارة مصغرة وذلك أن لديها كافة فروع أو وحدات وزارة النفط.

ونخص الذكر تواجدنا اليوم في مصافي محافظة عدن وهي أحد المحاور الإستراتيجية ليس فقط في اهتمام القيادة في وزارة النفط بل اهتمام مركزي من فخامة رئيس الجمهورية ودولة الأخ رئيس الوزراء وفي الأخير ينصب ذلك في إطار برنامج وزارة النفط وهو المشروع الإستراتيجي لوزارة النفط وهو أحد المشاريع الإستراتيجية على مدى العشرين سنة الماضية وهو مشروع تحديث مصافي عدن بالطريقة اللائقة لهذه المصفاة العملاقة ليس فقط على مستوى الجمهورية اليمنية ولكن على مستوى الخليج والشرق الأوسط.

وحديثنا ليس بلاغة وقد بدأت اجتهادات كثيرة في إطار تحديث هذه المصفاة بشكل كامل وبدأت منذ بداية الثمانينات هناك جزئيات من هذا التحديث بدأ في توسعة الخزانات وبعض الأجزاء الأخرى وقد بدأ التخطيط للمصفاة بشكل كامل وتم التعاقد مع الشركة البريطانية (يو.ايه.بي) والتي قامت بدراسة مخرجات التكرير ولهذه الدراسة فائدتها أيضاً تعطيك خيارات بأنواع الخام الذي تستطيع أن تكررها في هذه المصفاة طبعاً هذا يعطي الجدوى الاقتصادية أساساً بحيث أنك تستطيع أن تستخدم عدداً من الخامات الرخيصة وتستطيع أن تستخرج منها عدداً من المنتجات الرخيصة وهذا طبعاً ما تم خلال عام 2007م.

وخلال هذا العام تم التعاقد مع شركة بريطانية أخرى اسمها (فوستر ريلر) وطبعاً الدراسة التي ستقوم بها هي دراسة إستراتيجية وهذه تعتبر خطوات متقدمة جداً ذلك أنه حتى المصافي التي يزمع إقامتها في الحديدة وحضرموت مع القطاع الخاص لن تصل إلى هذا المستوى الذي وصلت إليه في وقت قياسي بمعنى أن مصافي عدن متقدمة جداً في هذا التحديث الذي تفوق كلفته إجمالي الكلفة المقدرة في المصافي المزمع إقامتها في الحديدة وحضرموت مع القطاع الخاص كما أسلفت.

هذا التحديث سيجعل من مصفاة عدن شبه جديدة تقريباً من خلال وحدات جديدة سيتم استبدالها ونحن نتوقع أنه خلال الثلاث السنوات القادمة ستكون مصفاة عدن عبارة عن ورشة عمل كبيرة.

طبعاً السؤال عن التمويل في محله ولكن أقول إنه أول من سيساهم في تمويل هذا المشروع هم موظفو القطاع البترولي بمعنى أن موظفي مصافي عدن سينتقلون من عمال تقليديين إلى ملاك لهذه المصفاة من خلال «الاكتتاب العام» تستطيع أن تحصل على أي تمويل تريده وطبعاً سيفتح الاكتتاب العام لكل مساهم في القطاع البترولي وسنرى ما هو حجم التوريد وسيكون الاستهلاك بمساهمة بسيطة جداً عبارة عن سهم أو سهمين، بمعنى أن موضوع التمويل لن يكون عقبة في المستقبل بإذن الله.

وأحب أن أعرج على موضوع قد يظنه البعض شيئاً من الرفاهية وهو الجانب البيئي، فالناظر إلى القطاعات البترولية قد يراها « من حيث تصحرها وخلوها من الأشجار وأقول عكس ذلك إننا نستطيع أن نزرع شجرة وبجانبها منشأة نفطية وأؤكد أنه خلال الستة الأشهر القادمة سنلحظ تغيراً في المحيط الداخلي والمحيط الخارجي لمصافي عدن وستكون عبارة عن حديقة لا تختلف عن الحدائق الموجودة في أي مكان في العالم وهذه المنشأة الكبيرة – مصفاة عدن – ستكون حديقة للبيئة.

فيما يخص أزمة المحروقات أو المواد البترولية وأشاعة ارتفاع أسعارها.. أؤكد تأكيداً كاملاً بأن وزارة النفط تنفي نفياً قاطعاً نيابة عن الحكومة بأنه لا يوجد ليس فقط رفع الأسعار بل لا توجد نية لرفع الأسعار بتاتاً بمعنى أن المسألة غير واردة إطلاقاً وكل ما يتردد هو نوع من الابتزاز من القطاع الخاص في فرص من فترة وأخرى.

وما حصل مؤخراً من أزمات – وقتية- في إطار المشتقات النفطية بشكل كامل من ضمنها الغاز ولدينا الآن مخزون نستطيع إذا وجد أي شخص مبتز في أية محافظة يعتقد أنه محتكر للغاز تستطيع شركة الغاز الآن أن تغطي بكمية كبيرة وإذا أخذنا جانب الأسعار فمادة الغاز – كمادة فقط – سعرها يكلفنا (260) ريالاً وتباع للمواطن بـ(400) ريال أي بنسبة (17 %) هذا السعر الزهيد كونه نوعاً من الربح غير المشروع أكان للداخل أو الخارج بوجود شريط ساحلي كبير يحصل فيه دخول هذه المادة عن طريق التهريب.

والدولة تأخذ الموضوع كحرفة متكاملة من حيث مراعاة ارتفاع سعر الغاز برفع مستوى الناس من خلال إستراتيجية الأجور الأولى والثانية الآن.

أما الأزمة التي حصلت في اليومين السابقين في مادتي البترول والديزل فهي نتيجة اختلال في توصيل المواد بعضها من الخارج.. والحقيقة أن توقيت الأزمة كان سيئاً للغاية ولكن تجري أمور أحياناً بحسن نوايا ولا نريد أن ننسبها والسبب كما قلت هو تأخر وصول بعض المواد من الخارج.. وطبعاً ساهم في ذلك امتناع بيع محطات القطاع الخاص ظناً منها أن هناك زيادة سعرية مع العلم أن كل المحطات لديها مخزونها.

وأضيف أن هناك خطة لإنشاء توسعة خزنية كبيرة إستراتيجية للغاز البترولي في عدن هي الآن في إطار الدراسة وسيبدأ تنفيذها خلال هذا العام وسيتم بناء محطة جديدة لتعبئة اسطوانات الغاز تابعة للشركة اليمنية للغاز وهي بديل عن المحطة القديمة.. وكل البنى التحتية للقطاع البترولي سيتم استكماله بإذن الله خلال العامين 2008 – 2009م.

### غضون

فيصل الصوفي

**□ لأن أسلافنا تمكنوا من استغلال البيئة الطبيعية لليمن أو اتخذوا من الجبال ميادين وبناء لقهر الغزاة ودحر المستعمرين والدخلاء أو الأجانب كان من المحبب وصف المناضل أو المحارب بأنه كالجبل الأشم أو الجبال الشم.. وما عدا ذلك فليس للجبال محاسن، وليس من اللائق مدح أحد بمثل هذه الخصلة اليوم سوى أولئك الذين يقهرون الجبال التي تحتل مساحة كبيرة من المكان الذي تقع فيه بلادنا.**

**□ الجبال كثيرة في اليمن هي التي شقت السكان وحجزت بين قريتين يسكنهما أبناء أم واحدة وأب واحد.. هي التي زادت من اعداد اللهجات وأعداد المشيخات والدويلات وسهلت الانقسام والخروج عن سلطة الدولة المركزية في الماضي.. هذه الجبال الكثيرة هي التي تتلقى معظم أمطار السماء وتصبها في البحار.**

**□ ولا أعتقد أن الصدفة هي التي وجهت الأنظار حول هذه الحقيقة، وأزعم أن حقائق التاريخ والجغرافيا ودروس السياسة القديمة ألهمت العبقرية اليمنية المعاصرة ممثلة بالرئيس علي عبدالله صالح وكل الذين ساعدوه على بناء وتنفيذ هذه الخطة المدهشة المتمثلة بهدم الحواجز ومد شبكات الطرق وتشييد السدود والحواجز المائية في سفوح الجبال وملتقى الوديان.. لقد صارت الدولة موجودة في كل شبر من التراب الوطني.. وهذا القبيلي الذي لا ينزل البندقية عن عاتقه صار مزارعاً في عمران يزود أهله في المهرة بالبطاطس، وذلك الحضرمي صار له «مطعم للحم المندي» في صعدة، وصار العدني مصاهراً للمحويتي، وصارت السدود تحتجز المياه وتدخرها للناس لقضاء حوائجهم في الاستقرار والعيش الكريم.**

**□ إن واحدة من مهام الحكومة دائماً الاستمرار في قهر الجبال والحواجز وعوامل ضعف مخزون المياه، وذلك بمزيد من الطرقات والسدود وآبار الشرب وحواضن السيول، وعندما يقول جهاز الرقابة والمحاسبة إن نصف مشاريع الطرق والسدود والحواجز المائية في موازنة 2006م متعثرة فمن واجبها التصدي للفاسدين وكل الحواجز والسدود التي أدت إلى هذه النتيجة.**

---

### في بيان صادر عن الاجتماع الاستثنائي لمحلي عدن:

## حظر إقامة أي فعاليات غير مرخصة ومنع تنظيمها بمناطق الازدحام السكاني

## التأكيد على ضرورة السير بالخطة الاستثمارية وإنجاز المشروعات المرتبطة بحياة المواطنين

اجتماع محلي عدن أمس

©14OCTOBER

## الترحيب بإقامة الفعاليات السياسية والجماهيرية والثقافية لأي حزب بحسب القانون

□ عدن / وداد شبيلي:
تصوير محمد عوض

استمع المجلس المحلي لمحافظة عدن في اجتماعه الاستثنائي امس الى شرح حول تداعيات ما سمي بـ (مهرجان التصالح والتسامح) الذي اقيم الاحد 13 يناير الجاري في محطة الهاشمي لنقل الركاب بمديرية الشيخ عثمان وأدى سوء التنظيم والإشراف عليه الى فقدان السيطرة على المهرجان وحدوث حالة من الفوضى والاشتباكات ، نجم عنها مقتل اثنين من المواطنين وإصابة سبعة أشخاص آخرين وجرح اثنين من الجنود.

وفي ضوء ذلك صدر عن الاجتماع الاستثنائي للمجلس المحلي للمحافظة بيان اكد فيه ان تكرار إقامة الفعاليات تحت مسميات مختلفة ورفع شعارات مخالفة لأهداف تلك المهرجانات ، يلحق الضرر بالوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي ويعرض حياة الناس وممتلكاتهم للخطر، وفيما يلي نص البيان :

عقد المجلس المحلي لمحافظة عدن اجتماعاً استثنائيا يوم الاثنين الموافق 14 يناير 2008م برئاسة الأستاذ أحمد محمد الكحلاني محافظ محافظة عدن رئيس المجلس المحلي وبحضور الأخ عبدالكريم صالح شائف الأمين العام للمجلس المحلي نائب المحافظ ومشاركة عدد من أعضاء مجلس النواب.

حيث استمع المجلس إلى شرح وعرض للتداعيات التي حصلت في يوم 13 يناير بفرزة الهاشمي مديرية الشيخ عثمان على إثر تداعيات مهرجان ما يسمى بـ (التصالح والتسامح) الذي أدى عدم التنظيم والإشراف عليه إلى عدم السيطرة وخلق حالة من الفوضى والاشتباكات أدت إلى مقتل عدد اثنين من المواطنين، وإصابة سبعة أشخاص آخرين، وجرح اثنين من الجنود، وعلى ضوء ذلك عبَّر المجلس المحلي عن أسفه الشديد لعدم اكتراث منظمي المهرجان لإقامة تلك الفعالية في ستاد 22 مايو أو في المواقع والساحات الأخرى التي تم تحديدها من قبل السلطة المحلية، وإصرار منظمي المهرجان على إقامة تلك الفعالية في مكان غير مناسب، ولم يسبق قط أن سمحت السلطة المحلية بإقامة احتفالات فيه على مدى الأعوام السابقة كلها، وحمل المجلس المحلي المسؤولية الجهات التي قامت بتعبئة المشاركين، ونقلهم من بعض المحافظات إلى محافظة عدن، وإقامة المهرجان المذكور بدون موافقة مسبقة من الجهات المعنية، واعتبر المجلس إن تكرار إقامة الفعاليات تحت مسميات مختلفة ورفع شعارات مخالفة لأهداف تلك المهرجانات تلحق الضرر بالوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي وتعرض حياة الناس وممتلكاتهم للخطر.

وعلى ضوء ذلك أكد المجلس المحلي للمحافظة على ما يلي :

1 . عدم السماح لإقامة أي فعاليات بدون تراخيص أو موافقة مسبقة من السلطة المحلية وبحسب ما حدده القانون.

2 . أقر المجلس منع إقامة أي فعاليات (فرزات) السيارات بالمحافظة المواقع المزدحمة بالتجمعات السكانية.

3 . يرحب المجلس المحلي بإقامة أي فعاليات سياسية أو جماهيرية أو ثقافية لأي حزب أو تنظيم بحسب الطرق المتعارف عليها قانوناً.

4 . أقر المجلس المحلي رفع مذكرة إلى مجلس النواب بخصوص قيام عضوين من مجلس النواب بالتحضير والتعبئة والمشاركة في هذه الفعالية خارج نطاق دوائرهم الانتخابية وخارج محافظاتهم وبطريقة غير منظمة خلقت حالة من الفوضى وأدت إلى سقوط قتلى وجرحى، ويطالب المجلس كتلة محافظة عدن البرلمانية لمتابعة هذا الموضوع.

5 . أقر المجلس تحديد مواقع مناسبة بعيدة عن التجمعات السكانية لإقامة أي فعالية أخرى مستقبلاً.

6 . أكد المجلس المحلي على ضرورة السير بالخطة الاستثمارية والاقتصادية للمحافظة قدماً إلى الأمام لإنجاز المشروعات الحيوية المرتبطة بحياة المواطنين، وعدم الالتفات إلى أي تهويل إعلامي أو سياسي من شأنه إعاقة تلك المشروعات الحيوية.

7 . ثمَّن المجلس المحلي التعاون اللامحدود لمواطني محافظة عدن، ويتوجه إليهم بخالص التحايا والتقدير لعدم انجرارهم وراء تلك التجمعات غير المنظمة والتي لا تحمل أي مشروع وطني أو تنموي.

8 . يحذر المجلس المحلي للمحافظة من استغلال القضايا الوطنية والحقوقية لتحقيق مكاسب آنية صغيرة على حساب الأبرياء بهدف الإضرار بالأمن والاستقرار الاجتماعي.

9 . وجه المجلس المحلي الشكر للأحزاب وبعض الشخصيات المنضوية فيها لعدم المشاركة في أية فعاليات مخالفة للقانون.

10 . عبَّر المجلس المحلي عن تعازيه الخالصة لأسر الضحايا وأقاربهم سائلاً المولى عز وجل أن يلهمهم جميعاً الصبر والسلوان.. إنّا لله وإنّا إليه راجعون، كما أنّ المجلس المحلي لن يتوانى في تقديم الدعم والرعاية لأسرهم، حيث وجه المجلس بمعالجة الجرحى على حساب السلطة المحلية، متمنياً لهم الشفاء العاجل بإذن الله

---

### لدى تدشين برنامج الترويج الإعلامي في مؤتمر الاستثمار:

## التأكيد على اضطلاع القطاع الخاص بدوره لتحقيق فقرات نوعية

□ المكلا / سبأ :

دشن وزير السياحة نبيل الفقيه ومعه وزير شؤون المغتربين الدكتور صالح سميع ومحافظ محافظة حضرموت طه عبدالله هاجر في المكلا برنامج الترويج الإعلامي لمؤتمر الاستثمار السياحي والعقاري الذي تنظمه غرفة تجارة وصناعة حضرموت في مارس المقبل .

وفي مؤتمر صحافي عقد بالمناسبة أكد وزير السياحة أن هذا المؤتمر يأتي امتدادا لتوصيات مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار الذي انعقد في العاصمة صنعاء العام الماضي وأوصى بعقد مؤتمرات تخصصية سنوية في قطاعات معينة في المحافظات تسهم في تحريك واقع الاستثمار وترويج له وترويج لفرصه وتجذب المستثمرين إليه.

وأشار إلى أن قطاع السياحة في اليمن يعد من القطاعات الواعدة التي توليها الدولة جل اهتمامها لإسهامه الفاعل في عملية النمو وتطوير المناطق والمجتمعات المحلية وخلق فرص تحسين المعيشة .

ولفت إلى «أن اهتمام الدولة بهذا القطاع يندرج في إطار الاهتمام بإدخال عناصر جديدة لأنماط السياحة وتحسين خدماتها وتنوعها مشيراً إلى أن إجراءات تتخذ حاليا لتحقيق النمو في القطاع السياحي والارتقاء به من خلال تعديل قانون السياحة في اليمن ليواكب عملية التطوير».

و أكد على ضرورة أن يضطلع القطاع الخاص بدوره في المجال السياحي وتحسين بيئة السياحة والدخول في استثمارات تحقيق قفزات نوعية في هذا القطاع . من جانبه أكد وزير شؤون المغتربين أن هذا المؤتمر سيكون مؤتمرا ناجحا نظراً للاستعدادات الجيدة وأعمال التنسيق والتحضير المتميزة التي جرت مع كافة الأجهزة الحكومية المعنية بالاستثمار.

وأكد استعداد وزارته للعمل على تعميق الثقة والإسهام في جذب رؤوس الأموال في كافة الجوانب الاستثمارية والاقتصادية .

من جانبه أكد محافظ المحافظة أن هذا المؤتمر سيكون إضافة نوعية وجاذبة لتعزيز المناخ الاستثماري وإيجاد شراكة جادة مع القطاع الخاص للإسهام باستثماراتهم في جوانب وأعمال البناء والتنمية المختلفة.. مشيراً إلى أن المحافظة تمتلك مقومات رائعة للنهوض السياحي فضلا عن التسهيلات الممنوحة للمستثمرين في كافة القطاعات الصناعية والزراعية والسمكية والخدمية في مختلف محافظات اليمن.

وأكد هاجر أن السلطة المحلية ستقدم الدعم الكامل للمبادرات التي تخدم عملية التنمية وتسهم في خلق حراك تنموي واستثماري يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني وتحسين معيشة المواطنين.. مشيدا بالإسهامات التي يقدمها المستثمرون من أبناء المحافظة في دول الخليج والجزيرة ، في سبيل التعريف بفرص الاستثمار ومزاياه المختلفة والذي كان له الأثر في إقدام العديد من المستثمرين المغتربين على الاستثمار في أرض الوطن .

بدوره قال صلاح العطار رئيس الهيئة العامة للاستثمار إن تحقيق تنمية استثمارية مستدامة يتطلب أن يلعب القطاع الخاص دورا فاعلا ومهما كشريك حقيقي وأساسي.. مشيراً إلى أن الحكومة فتحت المجال أمام القطاع الخاص ليكون شريكا فاعلا في عملية التنمية وذلك من خلال تحسين البيئة التشريعية المحفزة للاستثمار ومنح المزيد من التسهيلات للمستثمرين وتذليل المعوقات لبناء فرص نجاح تؤدي إلى استقطاب مشاريع ضخمة ونوعية.

وكان رئيس اللجنة الأساسية للمؤتمر رئيس غرفة تجارة وصناعة حضرموت عمر باجرش ألقى كلمة رحب فيها بممثلي وسائل الإعلام المحلية والخارجية مستعرضا الخطوات التي اتخذتها الغرفة في سبيل إقامة مؤتمر الاستثمار السياحي والعقاري كبادرة منها لتعزيز جوانب الشراكة الحقيقية بين القطاع الخاص والحكومة ونظراً لما يمثله هذان القطاعان المهمان من روافد لتعزيز الاقتصاد الوطني وفي عملية النمو والتنمية.. مشيراً إلى انه سيتم في المؤتمر عرض الكثير من الفرص الاستثمارية من قبل القطاع الخاص مستوفية لكافة المتطلبات المدروسة علمياً واقتصاديا والتي ستشجع المستثمرين للدخول فيها ، بالإضافة إلى الإسهام في الاستثمار في جوانب مشاريع البني التحتية في حضرموت ومن بينها ميناء المكلا والمطار والكهرباء وغيرها من المشاريع التي تخدم عملية التنمية في محافظة حضرموت .

حضر المؤتمر أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة ، ووكيل وزارة الإدارة المحلية ورئيس وأعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة حضرموت وجمع من رجال المال والإعمال والمستثمرين اليمنيين والسعوديين .

---

### في لقاء وزيرة الشؤون الاجتماعية بعثة البنك الدولي

## مناقشة القضايا المتعلقة باستراتيجية الحماية الاجتماعية

□ صنعاء / سبأ:

التقت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل أمة الرزاق علي حمد أمس بصنعاء بعثة البنك الدولي المكلفة بوضع استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية الشاملة في اليمن برئاسة زفريوس تنزنتوس .

وناقش اللقاء القضايا المتعلقة باستراتجية الحماية الاجتماعية في اليمن المعتزم تنفيذها .

وفي اللقاء أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل أهمية الاستراتيجية في تطوير آليات التأمينات وشبكة الضمان الاجتماعي والقضايا المتعلقة بالإعاقة والأسر المنتجة وغيرها وبما يسهم في توسيع وتطوير مستوي الخدمات الاجتماعية .

وأشارت إلى انعقاد ورشة عمل نهاية الشهر الجاريه لمناقشة الخطوط العريضة لهذه الاستراتيجية مع ممثل كافة المؤسسات القطاعات المعنية بالاستراتيجية وبعثة البنك الدولي المكلفة.

من جانبه استعرض رئيس بعثة البنك الدولي زفريوس تنزنتوس الخطوات التي قامت بها البعثة في الاستراتيجية والدعم الفني الذي ستقدمه وكذا الملاحظات المتعلقة بالاستراتيجية ومراحل تنفيذها.

حضر اللقاء وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع الخطط التنموية الدكتور مطهر العباسي ، ووكيل أول وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عبده محمد الحكيمي، ووكيل الوزارة علي صالح عبدالله والمدير التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية منصور الفياضي وعدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة.